# المحـاضـرة الـرابـعـة

## النظـــــــــــــــــــام الرئـــاســـــــــــــــي

**أولا / تعريف النظام الرئاسي** :(هو ذلك النظام الذي يتحقق في ظله الفصل التام بين السلطات ،والاستقلال المتبادل بينهم بحيث لاتتدخل احدهما في عمل الأخري)

**ثانيا / أركان النظام الرئاسي**

1- وحدة السلطة التنفيذية:

يجمع الرئيس في هذا النظام اختصاصات السلطة التنفيذية وهو ماعبر عنه دستور الولايات المتحدة الأمريكية في الفقرة الثانية من المادة الثانية ،ومعني ذلك أن الرئيس هو الذي يتولي السلطة التنفيذية ويمارسها ممارسة فعلية وهو مايترتب عليه اختيار من يعاونه في مباشرة السلطة التنفيذية وكذا إعفاء كل شخص من منصبه .

وبالتالي يعتبر رئيسا إداريا علي الوزراء الذين يسمون سكرت يروا الدولة وليس لهم سوي إبداءالرأيأو وجهات نظر في المسائل التي يعرضها عليهم الرئيس فهم أمناؤه ،وله أن يتخذ من القرارات مايجعل لإرادته المكانة العليا في الدولة ،ويحتل في نفس الوقت مكانا بارزا ومركزا مرموقا بين السلطات .

2-الفصل الجامد بين السلطات

لقد دأب فقه القانون الدستوري والنظم السياسية علي استعمال الفصل التام بين السلطات للتأكيد علي اعتبار أن الفصل البين بين السلطات هو المعيار الهام في تمييز النظام الرئاسي عن النظام البرلماني.

لقد فهم واضعو دستور الولايات المتحدة الأمريكيةمبدأ الفصل بين السلطات الذي أظهره مونتسكيو علي انه فصلا تاما ،وهو القادر علي حماية الحقوق الفردية ومنع الاستبداد ،فصاغوا دستورهم علي أساس هذا الفهم لضمان استقلال السلطات عن بعضها استقلالا تاما ،دون تدخل أو ترابط فجاءت مواد الدستور لتبين:

-استقلال السلطة التشريعية بحيث لاتقوم علاقة بين رئيس الدولة ،وبين هذه السلطة ،فلايكون بمقدور رئيس الدولة باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية أن يدعوا البرلمان في الظروف العادية ،أوتأجيلأوإرجاء اجتماعاته أو فض دوراته أو حل احد المجلسين ،كما لا يجوز لرئيس الدولة التدخل في انتخاب مجلس النواب أوالأعيان ولاتعيين أي عضو فيهما .

-وبالمقابل فان السلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة التشريعية من حيث عدم إمكانية الجمع بين البرلمان والوزارة وعدم جواز تدخل السلطة التشريعية في وظائف السلطة التنفيذية ،لان هذه السلطة هي ملك لرئيس الدولة وحده ،كما لايستطيع أي عضو في البرلمان توجيه الأسئلةأو الاستجوابات أو طلب طرح الثقة بالوزارة أو احد أعضائها كما هو في النظام البرلماني .

ورغم ذلك قد يتعرض هذا الفصل في كثير من الحالات إلي التراجع

.

# التطبيقات العملية للنظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية

لقد أقام دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1787م نموذجا رائعا للنظام الرئاسي ،حيث كان راضعوا هذا الدستور متأثرين بأفكار مونتسكيو ولوك في الفصل بين السلطات وخاصة بين السلطة التنفيذية والتشريعية أين نجد أن النظام الرئاسي الأمريكي يعد نموذجا مميز لها ،ونفس الأمر بالنسبة للدول التي أخذت حذوها مع بعض الاستثناءات .

والنظام الرئاسي بهذه الاستثناءات يعد من اقوي النظم في العالم ،فمازال يحكم الولايات المتحدة الأمريكيةمنذ أكثر من قرنين من الزمن وحتىالآن .

والفضل لايرجع إلي هذا النظام وحده وإنماإلي البيئة وطبيعة الشعب ،بدليل أن هناك دول من أمريكا اللاتينية قد حاولت تطبيق هذا النظام ولكنها فشلت ،بسبب طبيعة الشعوب في هذه البلدان فهم مزيج من الأسبان والهنود الحمر ،الأمر الذي أديإلي تركيز السلطات في يد الرئيس خشية الانقلابات ،وقد أدي هذا إلي تفوق رئيس الدولة علي السلطة التشريعية .

وهكذا فان نظم الحكم ليست مبادئ ونظم سياسية مجردة بقدر ماهي ظروف اجتماعية واقتصادية في بيئة معينة ،ومن هذا المنطلق يتعين الحرص التام عند إدخال هذا النظام إلي الدول الأخرى مراعاة الظروف الملائمة لتطبيقه فيها

***أسباب نجاح النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية***

1-إن هذا النجاح لايعود فقط إلي النمط الدستوري وإنما يعود إلي النظام السياسي بمعناه الواسع بما فيه من عناصر بشرية وفكرية واقتصادية وحزبية

2-إن السلطات الثلاث المنصوص عليها في الدستور قادرة علي الحركة الدائمة النشطة في كل المجالات بهدف المحافظة علي الدولة والسلطة بحيويتها المطلوبة مع الامتناع عن إتيان أي عمل حظره الدستور ،وهذا يوفر الضمانات الكافية لحماية حقوق وحريات المواطن الأمريكي وضمان عدم اعتداء أي من السلطات عليها

3-يعتبر النظام الرئاسي من أفضل النظم في العالم متى صادف الظروف الملائمة له كما هو الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي إذا لم تتوفر الظروف الاجتماعية والاقتصادية المهيأة لتطبيقه ،فانه سيتحول إلي نظام تركيز السلطات بما يعني الاستبداد والدكتاتورية من جانب السلطة التنفيذية ،وهذا يؤكد أن نظم الحكم تتوقف علي ملائمة الظروف الاجتماعية والاقتصادية ونوعية الشعوب من حيث الثقافة السياسية ومعرفة الحقوق والحريات واحترام الآخر

4-كان لنشأةالأحزاب السياسية وتطورها في الولايات المتحدة الأمريكيةإلي حزبين كبيرين هما:الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري اثر كبير في صلاحية النظام الرئاسي ،وعلي ذلك تتأرجح كفة السلطة التنفيذية علي كفة السلطة التشريعية ،إذا كان الرئيس ينتمي الي حزب الأغلبيةوالعكس بالعكس.

**تطبيق النظام الرئاسي علي مستوي العالم :**

لقد حاولت العديد من الدول تبني النظام الرئاسي ،إذ لم تمض سوي خمسين سنة علي إقرار الدستور الاتحادي حتى تما اعتماده في دساتير العديد من دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين ،والشيلي ،وبوليفيا،وفنزويلا،غير انه لم يكتب له النجاح فيها وفشل فيها فانقلب إلي دكتاتورية صارخة ،وحكم شمولي فردي مستبد ،وعدم استقرار وتخلف ،والسبب في ذلك إن هذه الدول أخذتشكل النظام لا جوهره وفلسفته فالأمر ليس مسالة استيراد نظام حكم وتطبيقه لأنه نجح في دولة ما وإنما يجب أن ينبع هذا النظام من بيئة الشعب وظروفه وشعوره العام ومدي احترامه للدستور

-في دول إفريقيا نجد دولة مثل ليبيريا قد نسجت دستورها الذي أصدرته في عام 1947م علي منوال الدستور الأمريكي

-ساد الاعتقاد في بداية القرن العشرين إن الدول الحديثة لاتنهض إلا بوجود سلطة تنفيذية قوية ،لذلك اعتنقت معظم الدول قريبة العهد من الاستقلال النظام الرئاسي اسما فقط لاجوهرا مما جعله يتحول إلي نظام دكتاتوري شمولي تتركز جميع السلطات فيه في يد الرئيس فقط

-وفي أوربا هذه فرنسا في دستورها الصادر سنة 1958 م علي الرغم من إقرارهالمبدأ التعاون بين السلطات ثنائية السلطة التنفيذية أسوة بالنظام البرلماني ،إلاأنها جعلت للرئيس الكلمة العليا في ميزان السلطات ،وتوج مركزه بهالة من السطوة الأمر الذي جعله في وضع يغبطه عليه رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية

-ولعل أهم انتصار للنظام الرئاسي هو أن الاتحاد السوفياتي قد قرر قبل حله اتخاذ هذا النظام كنظام للحكم في الدولة

-لعل السبب في تبني هذا النظام هو نجاحه في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ما أدىإليه من استقرار سياسي حال دون حدوث أزمات وزارية وذلك عكس مايحدث في دول النظام البرلماني التي تتعرض للازمات الوزارية